المحور الثامن: وظيفة صيانة القيم القانونية داخل المجتمع

سنعمل بداية على تحديد مفهوم القيم القانونية والوقوف على تعددها وتنوعها داخل المجتمع خلال هذه الحصة، على أن نناقش جدلية الترجيح بين القيم القانونية المتعارضة خلال الحصة الثانية من هذه المحاضرة.

الحصة الأولى: مفهوم القيم القانونية وتعددها

إن تحديد مفهوم القيم المشمولة بالحماية القانونية كوظيفة أساسية لهذا الأخير، تتطلب تعريف القيمة القانونية (أولا) لنقف في ضوئه على مُسلمة تعدد القيم القانونية (ثانيا).

أولا: تعريف القيمة القانونية

نعتقد أن دراسة القيمة في علاقتها بالقانون تكتسي نوعا من الصعوبة، لما تحتويه فكرة القيمة من حمولة فلسفية، قد تتعارض مع الواقعية المفترضة في القانون.

لذا فإن القيمة هي المثل الأعلى الذي ينبغي أن تكون عليه الحياة داخل المجتمع؛ بل إن القيمة هي المقياس الذي يُمَكِّنُ من كَيْلِ وتقييم الواقع، في ضوء ما يجب أن يكون. ولذلك فإن القيم هي المثل العليا التي يجب أن يكون عليها سلوك الأفراد في المجتمع وإلا تعرضوا لازدراء الآخرين، حيث يكون الجزاء مصدره الرأي العام الاجتماعي ويتمثل في سخط المجتمع واحتقاره للأشخاص المخالفين لقيمه، ليأتي دور المشرع هنا في تنظيم هذه القيم بنصوص تشريعية توفر لها الحماية القانونية اللازمة داخل المجتمع حفاظا على ثبات واستقرار هذه القيم، التي تصبح حينها قيما قانونية، أي قيم اجتماعية تحضى بحماية قانونية.

وإذا كان الارتباط الوثيق بين القانون والقيمة لا يحتاج إلى كثير عناء من أجل البرهنة عليه، لأن القانون يتوافق مع القيم الأساسية للمجتمع، التي يصدر- من حيث الأصل - بهدف صيانتها. بيد أنه في المقابل لا يُعد القانون قيمة في حد ذاته، وإنما القيمة هي غايته ومحل رعايته.

وفي هذا الإطار يرى بعض مفكري علم الاجتماع القانوني[1] بأن المشرع في كل دولة يستهدف مجموعة من المثل العليا، والمبادئ العامة من وراء سن قوانينه، حيث تتضمن مقتضيات كل قانون قيمة أو قيم تبتغي تحقيقها.

1- ARNAUD (André-jean) : « le Droit Trahi par la sociologie, une pratique de l'histoire », coll. D.S, PARIS 1998, P : 87.

وبالتالي فإن المجتمع يستعين بالقانون الوضعي من أجل فرض احترام قيمه وتأكيد دورها المحوري، وضمان الالتزام بتنفيذها، وفي هذا إبراز للدور الوظيفي الذي تضطلع به القيم في المجتمع والدور الوظيفي أيضا الذي يقوم به القانون باعتباره الضامن لحفظ وصيانة القيم.

وفي هذا الإطار يرى مفكر علم الاجتماع إميل دوركاييم Durkheim أن لكل شعب من الشعوب قيمه الخاصة به التي أدت ظروفه الاجتماعية إلى خلقها وتطويرها وتطورها.

وبذلك يمكن القول أن لكل مجتمع معين قيم خاصة تحظى بحمايته القانونية، وقيم عامة مستمدة من ضرورة الحفاظ على النظام العام الاجتماعي، وهذه الأخيرة نظرا لارتباطها بالمصلحة العامة والنظام العام فإنها تتمتع بالحماية وتُراعيها المحاكم الوطنية فيما تُصدره من أحكام وقرارات قضائية حتى لو لم تكن منظمة بنصوص تشريعية صريحة.